# مبدأ التناسب بين الجنسين في مؤشر الشمول المالي العالمي بالجزائر، وفق منظور قاعدة بيانات فيندكس

# The Principle of Gender Proportionality In The Global Financial Inclusion Index In Algeria, An Analytical Study of The Findex Database

**د. جعفري عبد القادر[1] ، أ.د هداجي عبد الجليل [2]**

[1] جامعة أحمد درايعية – أدرار (الجزائر)، djaafriaek@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة أحمد درايعية – أدرار (الجزائر)، aze2008r@univ-adrar.edu.dz

**تاريخ الارسال:** 2022/11/16 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/29

**ملخص:**

في السيناريو الحالي، يعتبر تعزيز نظام مالي شامل أولوية من أولويات السياسة العامة في العديد من البلدان، ومما لا شك فيه فأن الشمول المالي يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات، ومحاربة اقتصاد الظل، تبحث الورقة البحثية عن مبدأ التناسب بين الجنسين في مؤشرات الشمول المالي بالجزائر وفق قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، وبينت الدراسة ان انخفاض نسبة الشمول المالي بالجزائري راجع لعدة أسباب أبرزها التفاوت بين الجنسين، وشكلت فئة الإناث اقل نسبة، ولا تزال النساء والفتيات مهمشات ومحرومات في الجزائر، والقليل نسبيا منهن مستقلات مالياً واجتماعياً، وبالتالي هناك قلق بشأن الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي الرقمي بالجزائر.

**كلمات مفتاحية:** الشمول المالي، الاستبعاد المالي، المدفوعات، الادخار، اقتراض المال.

**تصنيفات JEL**: G2، G20، G50، O16

**Abstract:**

In the current scenario, the promotion of an inclusive financial system is a priority of public policy in many countries, and there is no doubt that financial inclusion contributes to economic development by empowering individuals and institutions, and fighting the shadow economy, the research paper examines the principle of gender proportionality in the indicators of financial inclusion in Algeria according to the global index of financial There is concern about the Gender gap in digital financial inclusion in Algeria.

**Keywords:** Financial inclusion, financial exclusion, payments, saving, borrowing money.

**JEL Classification Cods**: G2, G20, G50, O16.

**المؤلف المرسل:** جعفري عبد القادر، **الإيميل:** djaafriaek@univ-adrar.edu.dz

**المقدمة**

خلال العقدين الماضيين، كانت هناك حركة قوية لتطوير الأسواق المالية لتعزيز وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيادة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومجموعة العشرين (G20) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعليه اكتسب مفهوم الشمول المالي اهتمام مجموعة واسعة من الحكومات، وصانعي السياسات بسبب أبعاده الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

وعلاوة على ذلك، يواجه أفراد الدول النامية استبعادا ماليا غير طوعي، ويؤدي الاستبعاد المالي إلى بناء قطاع غير رسمي كبير في الاقتصاد، لذلك كلما أعلن البنك المركزي عن السياسة النقدية، فإن القرار المالي الذي تتخذه الأسر والمؤسسات الصغيرة (القطاع غير الرسمي) لا يتأثر بإجراءات السياسة ويميل إلى إعاقة انتقال السياسة النقدية، من خلال إزالة الحواجز، بالإضافة إلى أنه يعزز عدم المساواة لأنه يمنع شريحة معينة من القيام باستثمارات مربحة في رأس المال المادي والبشري، والذي بدوره يمنع الاقتصاد من النمو بكامل إمكاناته، أو يولد الصراع الاجتماعي، وسلوك البحث عن الريع.

ووفقا لتقرير مؤشر فيندكس العالمي، يعيش جميع البالغين غير المتعاملين مع البنوك تقريبا في بلدان متخلفة، كما ينصب تركيز كل من صانعي السياسات والأكاديميين والمهنيين في العالم على أقصى قدر من الشمولية المالية، يوفر النظام المالي الشامل فرصا متساوية للأفراد والمؤسسات للحصول على منتج وخدمات مالية سهلة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجاتهم، أي المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان وقد أدى ذلك إلى تغيير التأثيرات على المستويات الأولية مثل نشر الوعي، وتحسين المعرفة المالية، وتوفير فرص الاستثمار، ومساعدة الناس على تسهيل استهلاكهم ضد الصدمات، وتمكين المرأة، كل هذه الآثار الأولية تؤدي إلى نتائج اقتصادية أعلى، أي الهروب من الفقر، والحد من عدم المساواة في الدخل، ووضع الاقتصاد على طريق التنمية.

والجزائر تعد دولة ذات دخل متوسط ومعدل الشمول المالي أقل نسبيا مقارنة بدول أخرى، وفي هذا الظرف، نفذت الحكومة الجزائرية العديد من السياسات والاستراتيجيات للشمول المالي لتعزيز معدل الشمول المالي في البلاد، ولكن يجب اعتبار أن الحصول على التمويل ليس هو نفسه استخدام الخدمات المالية، يشير الحصول إلى العرض، بينما يشير الاستخدام إلى الطلب، وتناقش الحواجز في جانب العرض أمام الشمول المالي مثل الحد الأدنى من أرصدة الحسابات والقروض، والمعلومات غير المتماثلة، وتكلفة المعاملات، وعدم اليقين، أو عدم الوصول المادي على أنها تعوق الاستخدام الفعال للخدمات المالية، كما يمكن تزويد الناس بإمدادات من الخدمات المالية المختلفة بتكاليف وجودة معقولة، ولكن إذا كان الناس أميين ماليا، فلن يكونوا على دراية بهذه الخدمات والمنتجات المالية ويتجنبون مطالبتهم بها.

من هنا جاءت فكرة الموضوع الذي حاولنا من خلاله إبراز مبدأ التناسب بين الجنسين في مؤشرات الشمول المالي العالمي، بالجزائر.

**– الإشكالية**

لا يوجد إجماع على أنسب طريقة لقياس مستوى الشمول المالي، إلا ان قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي تعد الأداة الأكثر قيمة في هذا الشأن، نظراً لكونها تقدم صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد، وأفاد تقرير قاعدة بيانات مؤشر فيندكس 2017 وجود فجوة رقمية بين البلدان (البلدان مرتفعة الدخل، ومنخفضة الدخل) في مؤشر الشمول المالي العالمي، والجزائر تعد أحد الدول التي يعاني معظم أفرادها استبعاداً مالياً، والاستبعاد المالي للمرأة والرجل له خصائص مختلفة، وفي البلدان النامية تواجه

المرأة بوجه خاص العديد من الحواجز في جانب العرض وجانب الطلب، ولكن عندما تصبح النساء أقل إلماما بالقراءة والكتابة من الرجال، إلى جانب العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى هذا الأساس فان الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة هي :

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر، وهل يوجد تفاوت بين الجنسين في مؤشر الشمول المالي بالجزائر؟

**– أهداف الدراسة**

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في واقع الشمول المالي في الجزائر وإبراز الفجوة الرقمية بين الجنسين في المشاركة في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه التحديد.

- التناسب بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية.
- الفجوة الرقمية بين الجنسين في سداد المدفوعات وتلقيها.
- التناسب بين الجنسين في استخدام الحسابات والوصول اليها.
- التناسب بين الجنسين في أنماط الادخار والائتمان والمرونة المالية .

**– منهج الدراسة**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في عرض وتحليل الدراسة، وهو المنهج المناسب لإشكالية الدراسة، لاعتماده على وصف الظاهرة عن طريق استخدام بيانات إحصائية وتحليلها للوصول الى نتائج.

## 1– الشمول المالي (المفهوم والأهمية)

### 1–1– مفهوم الشمول المالي

اكتسب مفهوم الشمول المالي الاهتمام في القرن ال 21، تُحدد الأدبيات المبكرة النظام المالي الشامل وأهميته، مع مرور الوقت، يركز الباحثون على محددات الشمول المالي.

تم تعريف الشمول المالي أو بدلاً من ذلك، الاستبعاد المالي في الأدبيات في سياق قضية أكبر تتعلق بالإدماج الاجتماعي أو الاستبعاد الاجتماعي، أحد التعريفات المبكرة من قبل (Leyshon & Thrift, 1995) يعرف الاستبعاد المالي بأنه يشير إلى تلك العمليات التي تعمل على منع مجموعات اجتماعية معينة وأفراد من الوصول إلى النظام المالي الرسمي، وعرّفه ( Carbo, Gardener, & Molyneux, 2005) على أنه على نطاق واسع عدم قدرة بعض الفئات المجتمعية (مهما كان سببها) على الوصول إلى النظام المالي.

تسهل الحسابات الرسمية تحويلات الأجور والمدفوعات الحكومية والتحويلات المالية، فضلاً عن إلهام المدخرات وتسهيل الائتمان، يساعد الوصول إلى مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية على توليد الدخل وبناء الأصول وتسهيل الاستهلاك وإدارة المخاطر، مما يعزز بالتالي النمو الاقتصادي ويحد من الفقر(Mirakhor & Iqbal, 2012) .

ومن ثم، فإن معظم التعاريف تشدد على أن الاستبعاد المالي هو مظهر من مظاهر قضية أوسع نطاقا تتعلق بالاستبعاد الاجتماعي لفئات اجتماعية معينة مثل الفقراء والمحرومين، ومنه فإن الاستبعاد المالي يعني عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بالشكل المناسب، ويمكن أن يحدث الاستبعاد نتيجة لمشاكل تتعلق بالوصول أو الشروط أو الأسعار أو التسويق أو الاستبعاد الذاتي استجابةً للتجارب أو التصورات السلبية.

### 1-2- أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية

يُقدم الشمول المالي فوائد كبيرة على المستوى الجزئي (للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والمستوى الكلي (للمجتمع والاقتصاد ككل).

- يُمكِّن الشمول المالي شريحة ذوي الدخل المنخفض من المجتمع من توليد الدخل، وبناء الثروة، والاستهلاك السلس، وإدارة المخاطر من خلال الوصول إلى مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية.(Iqbal & Abbas, 2012) .

- يُعزز الشمول المالي النمو الاقتصادي من خلال زيادة الأنشطة الاقتصادية، يمكن للمؤسسات المالية أن تعزز محفظة المدخرات وكفاءة الوساطة المالية، وتعزز المؤسسات وبالتالي تحسن النمو الاقتصادي، (Sharma, 2016)، (Kim, Yu, & Hassan, 2018).

- يُساعد الشمول المالي على زيادة معدل التوظيف من خلال تأثيرها الإيجابي القوي على إجمالي عوامل الإنتاج (Bruhn & Love, 2014).

- تؤدي الوسيطة المالية إلى توزيع أكثر عدالة للدخل من خلال منح الأفراد الفقراء والمشاريع الصغرى والصغيرة قروضًا للبناء على الثروة ويؤدي إلى نمو دخل أفقر الفئات في المجتمع. علاوة على ذلك، يرتبط الشمول المالي بانخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (Beck, et al, 2007) ، (Turegano & Herrero, 2018).

- تؤدي المؤسسات المالية إلى الحد من الفقر من خلال تعزيز التوزيع العادل للدخل ومنح الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة قروضًا للبناء على الثروة، علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي المؤسسات المالية التي تعزز المدخرات المحلية والائتمان والدخل إلى الحد بشكل كبير من الفقر الريفي (Swamy, 2010) ، (Bruhn & Love, 2014).

هذه النقاط الخمس تقريباً كافية لتوضيح سبب أهمية الشمول المالي، لاحظ أن إدراج السكان البالغين المستبعدين مالياً، والذين يشكلون أكثر من ثلث السكان البالغين في العالم كما تمت مناقشته سابقًا، في النظام المالي سيعزز النمو الاقتصادي للدول النامية والمتخلفة، بالإضافة إلى ذلك، فإن إشراك هذه الشريحة من المجتمع سيقلل بشكل كبير من الفقر وعدم المساواة في الدخل ويعزز معدل التوظيف.

## 2- مؤشرات الشمول المالي

### 2-1- امتلاك الحسابات المصرفية

استنادًا إلى قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية(FINDEX 2017) ، فإن النسبة المئوية للسكان البالغين الذين لديهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية 69 %، مما يعني أن حوالي ثلث السكان البالغين في العالم مستبعدون ماليًا، لا يزال حوالي 1.7 مليار بالغ بدون حساب في مؤسسة مالية .

ونظرا لأن ملكية الحسابات تكاد تكون شاملة في الاقتصادات المرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين المستبعدين مالياً، تقريبا يعيشون في الاقتصادات النامية، إلا ان بعض الدول ورغم امتلاكها لحسابات مصرفية مرتفعة نسبية، لا يزال سكانها مستبعدون مالياً، تضم الصين 225 مليون من البالغين الذين ليس لديهم حساب، ولديها أكبر عدد من السكان غير المتعاملين مع البنوك في العالم، تليها الهند (190 مليون) وباكستان (100 مليون) وإندونيسيا (95 مليون). والواقع أن هذه الاقتصادات الأربعة، إلى

جانب ثلاث اقتصادات أخرى، نيجيريا والمكسيك وبنغلاديش، هي موطن لما يقرب من نصف سكان العالم غير المتعاملين مع البنوك (Demirgüç-Kunt,et al, 2018). والخريطة رقم 1 تبين نسبة البالغين ممن لديهم حسابات مصرفية خلال سنة 2017.

**الخريطة (1): نسبة البالغين ممن لديهم حساب مصرفي.**

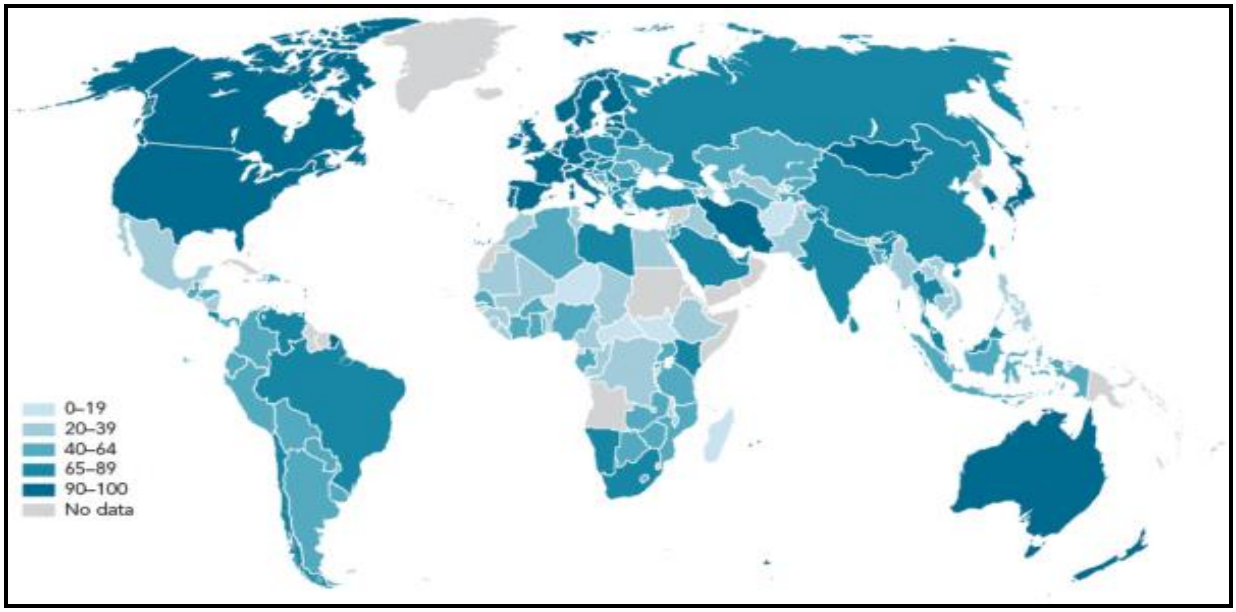


Source: Global Findex database, 2017

### 2-1-1- التفاوت في ملكية الحساب

وحتى مع استمرار نمو ملكية الحسابات، لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة، حوالي 72% من الرجال لديهم حسابات، مقابل 65% في المئة من النساء، وفي الجزائر 56 % للرجال مقابل 29 % للنساء، وكانت هذه الفجوة بين الجنسين موجودة أيضا في عامي 2014 و2011. والبالغة 27، 21، 26 نقطة مئوية على التوالي، وفي الاقتصادات النامية، لا تزال الفجوة بين الجنسين دون تغيير عند 9 نقاط مئوية. كما لم تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء بين البالغين، في أغنى 60 % من الأسر داخل الجزائر، 48 % لديهم حساب، ولكن من بين أفقر 40 %، فإن 35 % فقط يمتلكون حسابات، مما يترك فجوة تبلغ 13 نقطة مئوية، والفارق مماثل في الاقتصادات النامية، ولم تتغير أي من الفئتين بشكل ملموس منذ عام 2014، ملكية الحساب أقل أيضا بين الشباب الأقل تعليما، وأولئك الذين هم خارج القوى العاملة، والشكل أدناه يبين الفجوة الرقمية بين الجنسين في ملكية الحساب بالجزائر مقارنة بباقي الدول النامية والدول عالية الدخل.

الشكل (1): التناسب بين الجنسين في ملكية الحساب.

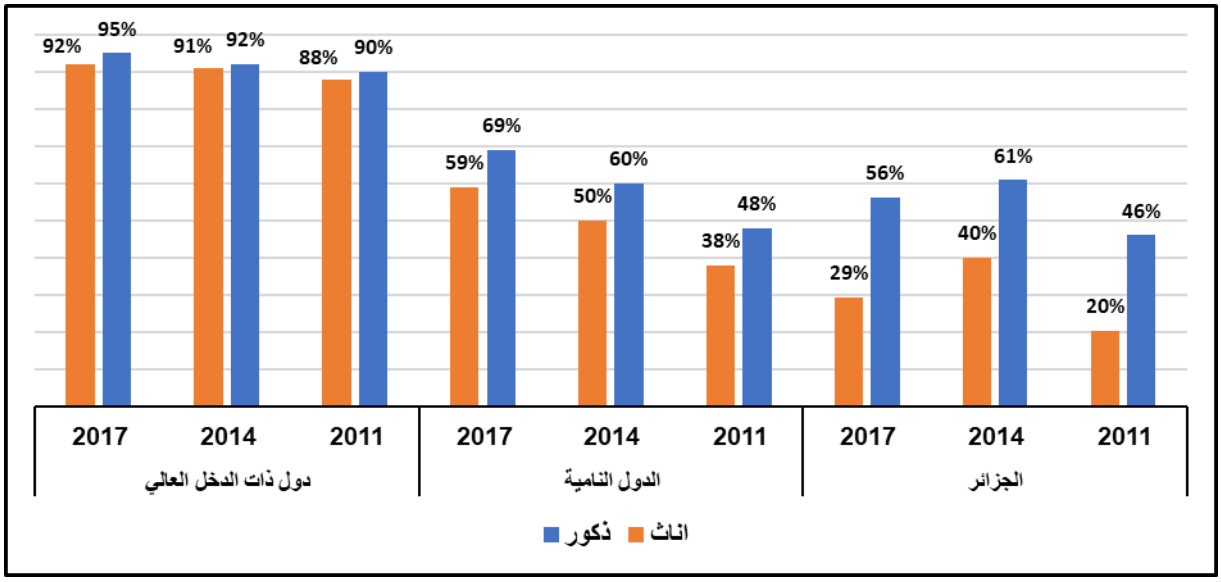


Source: Global Findex database, 2017

### 2-1-2- من لا يزالون بلا حسابات مصرفية وأسباب ذلك

عالميا، مازال هناك نحو1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، ولأن عموم البالغين تقريبا يمتلكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في العالم النامي، وبالفعل، يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان نامية فقط هي: بنجلاديش، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان (الخريطة 2) يمثل النساء 56 % من إجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية. وتمثل النساء نسبة كبيرة بين من لا يمتلكون حسابات مصرفية في البلدان التي لا توجد بها سوى نسبة صغيرة من البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية، مثل الصين والهند، وكذلك في البلدان التي تصل بها هذه النسبة إلى النصف أو أكثر مثل بنجلاديش وكولومبيا. ويشكل الفقراء أيضا نسبة غير متكافئة ممن ليست لديهم حسابات مصرفية. وعالمية، ينحدر نصف البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية من أفقر 40% من الأسر في بلدانهم، فيما ينتمي النصف الآخر لأغنى 60% من الأسر، لكن هذا النمط متفاوت فيما بين البلدان، ففي البلدان التي لا يمتلك فيها نصف البالغين أو أكثر حسابات مصرفية، يكون احتمال انتمائهم للأسر الفقيرة أو الفنية متساوية. لكن في البلدان التي تتراوح فيها هذه النسبة بين نحو 20 و30% فقط، فإن احتمال انتماء غير المالكين الحسابات المصرفية إلى الفقراء تكون أكبر بكثير.

وفي الجزائر حوالي 44% من الرجال ليس لديهم حسابات في مؤسسة مالية، مقابل 71% في المئة من النساء، ولألقاء الضوء عن أسباب عدم امتلاك حسابات مالية تمت الإشارة الى الأسباب التي شملها المسح الاستقصائي لمؤشر الشمول المالي 2017، وأفاد 36 % من البالغين انهم لا يمتلكون أموالا كافية تتطلب استخدام حساب في مؤسسة مالية، بالإضافة الى ان 21 % لا يوجد لديهم حساب لعدم الحاجة للخدمات المالية فقط، كما أشار 15 % الى انهم لا يملكون الثقة في المؤسسات المالية، وأفاد 12 % من البالغين لا يحوزون على حسابات لان احد أفراد الأسرة لديه حساب وفي المقابل أشار 05 % لأسباب دينية، و 04 % لان المؤسسات المالية بعيدة.

**الخريطة (2): عالميا، 1.7 مليار بالغ ليس لديهم حساب مصرفي.**

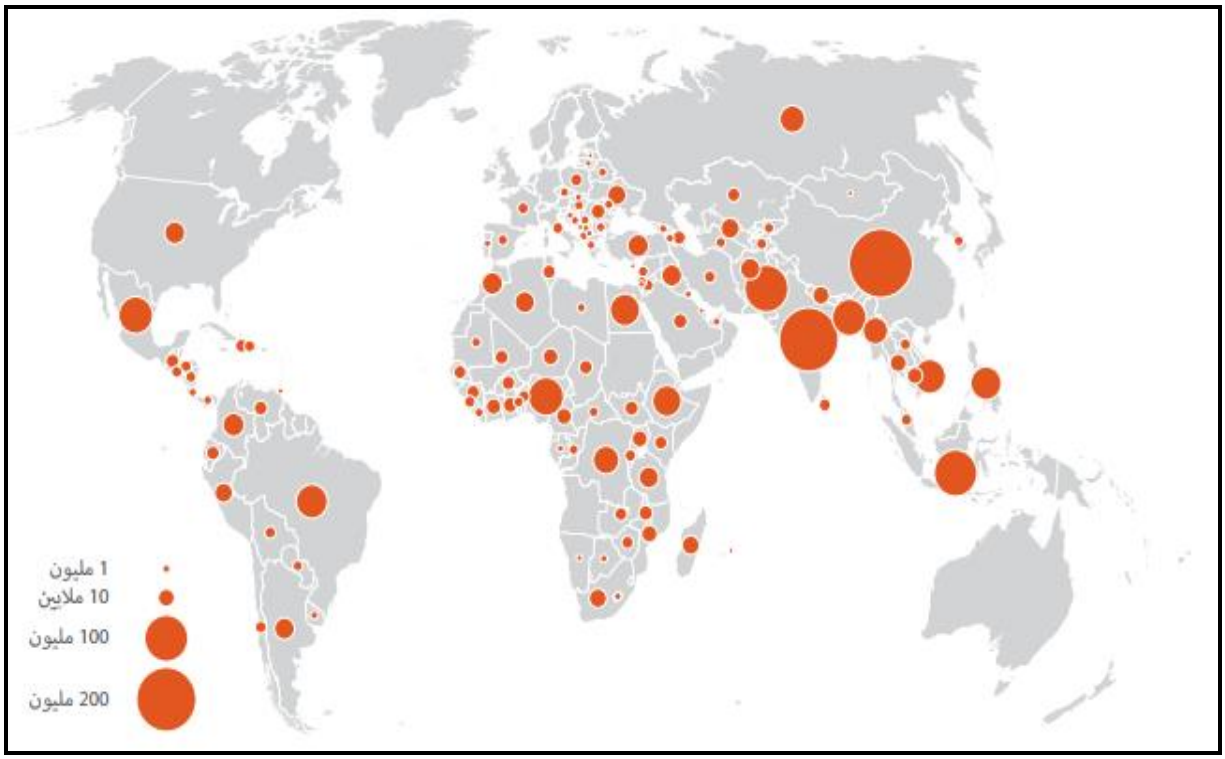


Source: Global Findex database,2017

إن امتلاك حساب مصرفي لا يمكّن جميع الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول الكامل إلى الخدمات المالية، سمحت الحكومات والبنوك المركزية في مختلف البلدان بتوسيع المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم الائتمان الصغير لمعالجة مسألة الاستبعاد المالي، لأنها تقدم الأموال بسعر فائدة أقل من البنوك التجارية مما يساعد شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض على إدراجها.

بالإضافة إلى ذلك، كان صانعو السياسات في العديد من مناطق العالم يدعمون المؤسسات المالية الصغيرة للتركيز بشكل أساسي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تكون أقل قدرة على الحصول على القروض والخدمات المالية الأخرى من البنوك التجارية، لأنها تمثل مخاطر أعلى من التخلف عن السداد مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. – ولها ضمانات أقل. علاوة على ذلك، بدأت الحكومات والمنظمات غير الهادفة للربح والعديد من المؤسسات التطوعية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع في تزويد الفقراء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقروض قصيرة الأجل بدون فوائد.

وكانت هناك حركة قوية في العقدين الماضيين نحو تطوير سوق مالي شامل يشمل الفقراء والمشروعات الصغيرة، وينعكس هذا الإقرار في الموقف الذي اتخذته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لذلك، أصبح مفهوم الشمول المالي موضع اهتمام مجموعة واسعة من الحكومات والسياسيين والاقتصاديين بسبب أبعاده الاقتصادية والاجتماعية.

### 2-2- سداد المدفوعات وتلقيها

مثلما تختلف الطرق الأكثر شيوعًا التي يستخدمها أصحاب الحسابات لإجراء عمليات السحب والإيداع بين الاقتصادات النامية وذات الدخل المرتفع، كذلك تختلف أنظمة الدفع التي يستخدمونها، كما هو متوقع، فإن استخدام الشيكات والمدفوعات الإلكترونية أكثر شيوعًا في البلدان ذات الدخل المرتفع منه في الاقتصادات النامية، ومن المرجح أن يبلغ البالغون في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع عن استخدامهم لشيك لسداد دفعة أو شراء شيء ما خلال الاثني عشر شهرًا الماضية بتسعة أضعاف، وفي العالم النامي، يعد استخدام المدفوعات الإلكترونية مثل التحويلات البنكية أو المدفوعات عبر الإنترنت أمرًا نادرًا، أفاد 5 % فقط من البالغين في الاقتصادات النامية أنهم استخدموا أي نوع من الدفع الإلكتروني لتسديد الفواتير أو لشراء أشياء في العام الماضي.

### 2-2-1- تلقي الأجور والمدفوعات الحكومية

يعد استخدام الحساب الرسمي لتلقي الأجور أكثر شيوعًا في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أوروبا وآسيا الوسطى، أفاد 27 % من جميع البالغين و61 % من أصحاب الحسابات أنهم استخدموا حسابًا لتلقي أموال أو مدفوعات مقابل العمل أو من بيع البضائع خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، الاعتماد على حساب لتلقي أموال أو مدفوعات من الحكومة هو الأكثر شيوعًا في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، حيث أفاد 42 % من جميع البالغين و47 % من أصحاب الحسابات أنهم استخدموا حسابًا لهذا النوع من المعاملات في العام الماضي.

وفي الجزائر أشاد 18 % من البالغين انهم يتلقون مدفوعات كأجور مستلمة من القطاع العام والخاص، وبلغت نسبة الحصول على الأجور في القطاع العام للسنة الماضية 06 % منها 08 % للذكور و05 % للإناث، كما أفاد 12 % من البالغين على انهم يتقاضون رواتب من القطاع الخاص، منها 16 % للذكور و08 % للإناث، كما أشار 18 % من البالغين انهم تلقوا مدفوعات حكومية للعام الماضي منها 21 % للذكور و14 % للإناث.

**الشكل (2): التناسب بين الجنسين في تلقي الأجور والمدفوعات الحكومية.**

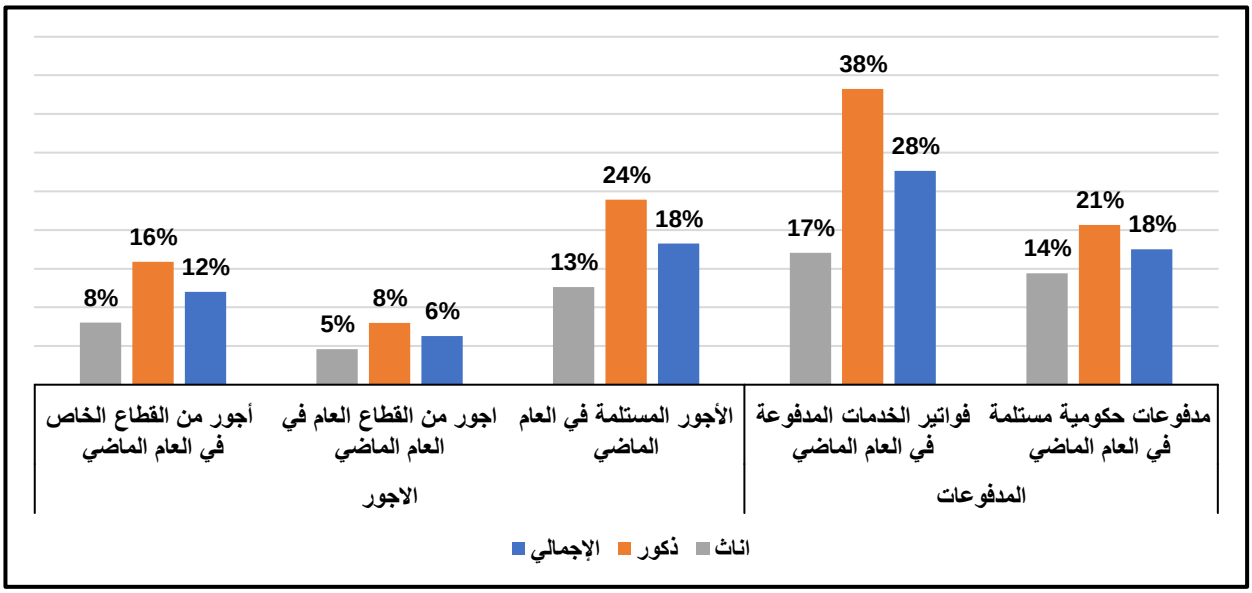


Source: Global Findex database, 2017

### 2-2-2- إرسال التحويلات أو تلقيها

في عام 2011، تم إرسال مدفوعات تحويلات تزيد عن 350 مليار دولار حول العالم، وأثناء إرسال الدعم المالي أو تلقيه من الأقارب الذين يعيشون في أماكن أخرى لا يتطلب في كثير من الأحيان امتلاك حساب، فإن الحسابات تفعل ذلك بشكل متكرر.

وتمتلك منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر حصة من أصحاب الحسابات الذين أبلغوا عن استخدام حساباتهم لإرسال أو تلقي التحويلات العائلية. أفاد حوالي 38 % من البالغين الذين لديهم حسابات رسمية و9 % من جميع البالغين أنهم استخدموا حساباتهم لتلقي تحويلات في الأشهر الـ 12 الماضية، يعد استخدام الحساب الرسمي لتلقي التحويلات أمرًا شائعًا بشكل خاص بين أصحاب الحسابات في العديد من بلدان جنوب إفريقيا، بما في ذلك بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند، لقد ثبت أن الاستلام الثابت للتحويلات يسهل الوصول إلى الائتمان في بعض الحالات، لأن البنوك تنظر إلى مدفوعات التحويلات المنتظمة كمصدر موثوق للدخل.

وفي الجزائر بلغت عملية إرسال أو استلام التحويلات المحلية للعام 2016 نسبة 28 % من البالغين منها 30 % للذكور و26 % للإناث، وبلغت نسبة التحويلات المتلقات 19 % منها 19 % للذكور و19 % للإناث كما تم تسجيل اعلى نسبة في نسب المستلمين تقدر ب 73 % للتحويلات المستلمة شخصيا ونقداً فقط، ومن خلال استخدام الهاتف فبلغت 0 %، أما عن التحويلات المرسلة فبلغت نسبتها 16 % منها 20 % للذكور و13 % للإناث.

**الشكل (3): التناسب بين الجنسين في إرسال التحويلات أو تلقيها.**

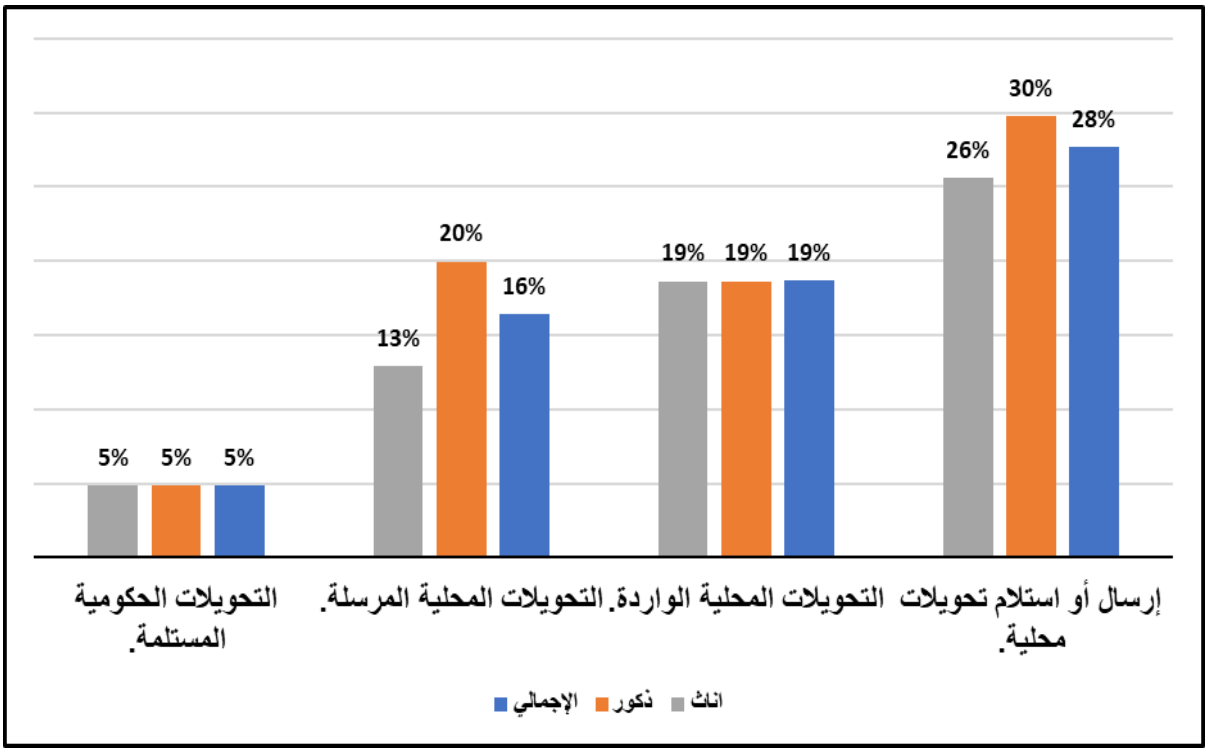


Source: Global Findex database, 2017

### 2-2-3- الاستخدام التجاري أو الشخصي

في جميع أنحاء العالم، تستخدم الغالبية العظمى من البالغين الذين لديهم حساب رسمي لأغراض شخصية وليس لأغراض تجارية، ومع ذلك، في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، يبلغ 25 % من البالغين وما يقرب من ثلث أصحاب الحسابات عن استخدام حساب لأغراض تجارية. في الاقتصادات النامية، أفاد 4 % فقط من البالغين و11 % من أصحاب الحسابات يفعل ذلك، ومع ذلك هناك بعض الاستثناءات الملحوظة في تشاد والمغرب وتوغو وأوغندا، على سبيل المثال، أفاد أكثر من 35 % من أصحاب الحسابات باستخدام حساباتهم لأغراض تجارية، وبغض النظر عن هذه الاستثناءات، فإن التناقض بين الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والاقتصادات النامية يتسق مع معدل اختراق الحساب المنخفض بشكل عام والعدد الأصغر للأعمال التجارية المسجلة رسميًا في الاقتصادات النامية.

### 2-3- استخدام الحسابات والوصول إليها

يبلغ عدد الفقراء والمحرومين الذين يقل دخلهم عن 2 دولار يوميا والذين يعيشون في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 700 مليون. علاوة على ذلك، فإن 9 % فقط من البالغين المسلمين على مستوى العالم لديهم حساب توفير رسمي مقارنة بـ 18 % من البالغين غير المسلمين تظهر البيانات التي قدمها مؤشر فيندكس أن 7 % من المشاركين في دول منظمة التعاون الإسلامي يشيرون إلى أسباب دينية لعدم وجود حساب رسمي، وهذا يزيد إلى 12 % في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما ساعد إدخال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في التغلب على مشاكل البنية التحتية المالية المحدودة من خلال أجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك، هذا بسبب شعبية الهواتف المحمولة التي تمتلكها نسبة عالية من البالغين حول العالم. ساعدت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بشكل فعال على إدراج أعداد كبيرة من الأشخاص الذين لا يتعاملون مع البنوك، لا سيما في المناطق ذات اختراق البنوك المنخفض مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشمل الخدمات التي تقدمها الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول الحسابات المالية والمعاملات والمدفوعات والمعلومات وخدمات الدعم.

### 2-4- أنماط الادخار والائتمان والمرونة المالية

تُظهر بيانات Findex العالمية أيضًا كيف ولماذا يدخر الناس ويقترضون، وتسلط الضوء على قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة.

### 2-4-1- الادخار للمستقبل

أفاد حوالي نصف البالغين في جميع أنحاء العالم عن توفير المال في العام الماضي في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، بلغ 71 % عن الادخار، بينما أفاد 43 % في الاقتصادات النامية، الناس يوفرون المال بطرق مختلفة، يدخر الكثيرون بشكل رسمي، مثل استخدام حساب في مؤسسة مالية، في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، يدخر أكثر من ثلاثة أرباع المدخرين 55 % من جميع البالغين باستخدام هذه الطريقة، في الاقتصادات النامية، يدخر أقل من نصف المدخرين 21 % من جميع البالغين بهذه الطريقة. البديل الشائع هو الادخار بشكل شبه منتظم، باستخدام نادٍ للادخار شائع بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو عن طريق تكليف شخص من خارج العائلة بالمدخرات، والبعض يدخر بطريقة أخرى، قد يشمل ذلك ببساطة الادخار

النقدي في المنزل أو الادخار في شكل ماشية أو مجوهرات أو عقارات، قد تتضمن الطرق الأخرى أيضًا استخدام المنتجات الاستثمارية التي تقدمها أسواق الأسهم والأسواق المتداولة الأخرى أو شراء الأوراق المالية الحكومية.

وفي الجزائر بلغت عملية الادخار في المؤسسات المالية نسبة 11 % من البالغين منها 14 % للذكور و08 % للإناث، بينما فضلت شريح بلغت نسبتها 04 % الادخار باستخدام نادي ادخار أو إسناد المدخرات الى شخص من خارج العائلة، منها 05 % للذكور و04 % للإناث.

**الشكل (4): التناسب بين الجنسين في عملية الادخار.**

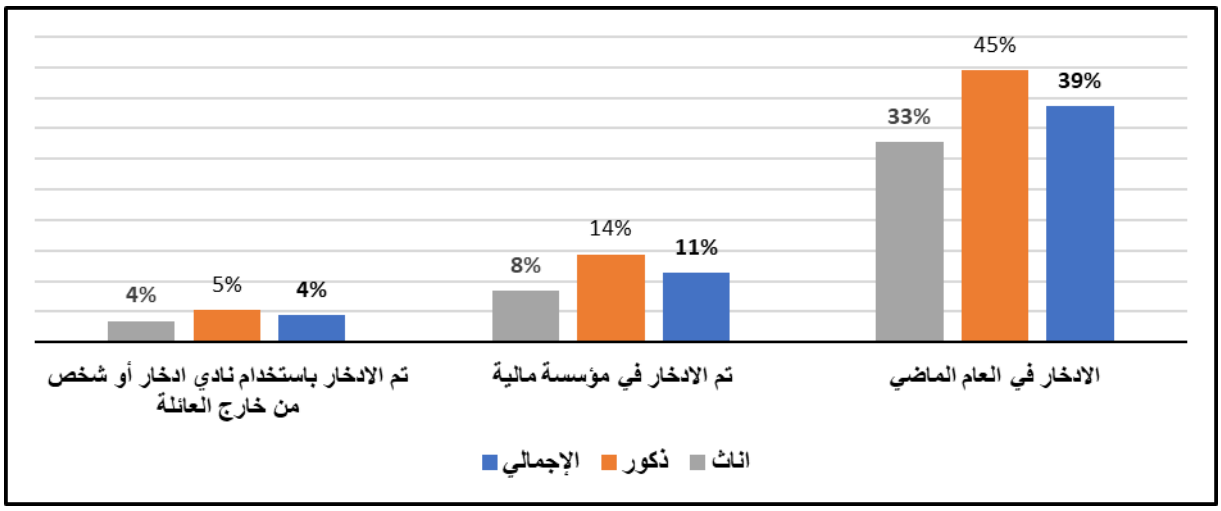


Source: Global Findex database, 2017

### 2-4-2- اقتراض المال

أفاد حوالي نصف البالغين في جميع أنحاء العالم أنهم اقترضوا المال في العام الماضي، وقد فعلت ذلك نسبة أعلى في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، حيث يعتمد معظم المقترضين على الائتمان الرسمي، الذي تقدمه مؤسسة مالية أو من خلال بطاقة ائتمان، على النقيض من ذلك، من المرجح أن يتحول المقترضون في الاقتصادات النامية إلى العائلة أو الأصدقاء.

وفي الجزائر ادلى 29 % من البالغين الى الاقتراض بمختلف أنواعه منها 32 % للذكور و26 % للإناث، وبلغت نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية 03 %، منها 04 % للذكور و02 % للإناث، ويلجأ الجزائريون الى الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء بنسبة 19 %، منها 19 % للذكور و18 % للإناث.

الشكل (5): التناسب بين الجنسين في اقتراض المال.

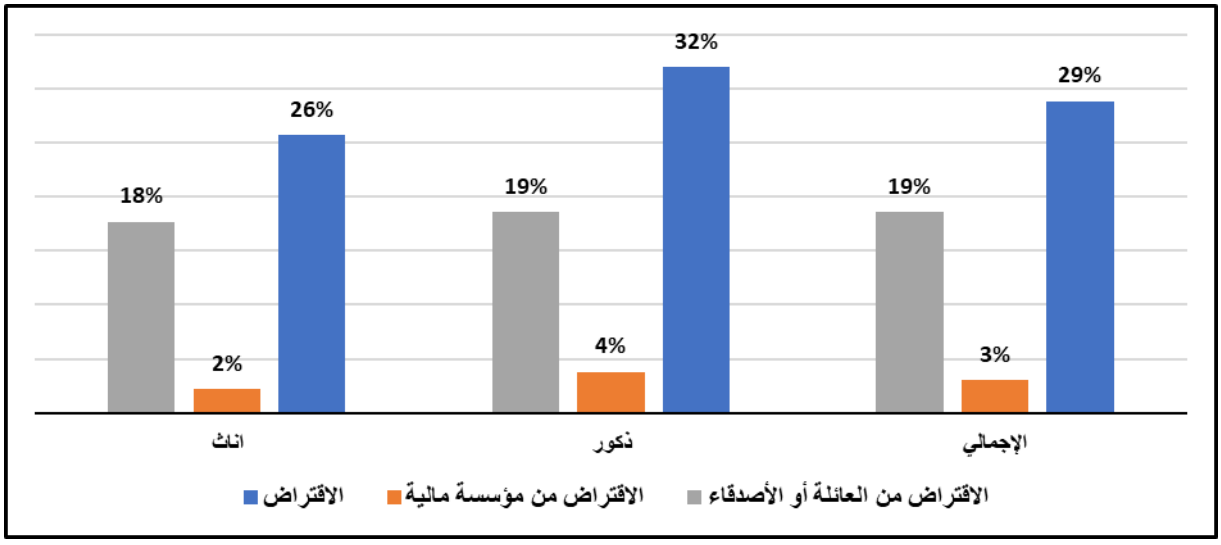


Source: Global Findex database, 2017

### 2-4-3- طرح صناديق الطوارئ

تساعد الخدمات المالية الناس على الاستعداد لصدمات الدخل غير المتوقعة، مثل النفقات الصحية أو فقدان الوظيفة، لقياس المرونة المالية، سأل استطلاع Global Findex لعام 2017 المشاركين عما إذا كان من الممكن التوصل إلى مبلغ يساوي 20/1 من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالعملة المحلية خلال الشهر المقبل، كما سأل عن مصدر التمويل الرئيسي، أولئك الذين يعيشون في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع كانوا أكثر ميلًا للقول أن بإمكانهم جمع أموال طارئة، من بين المستجيبين الذين قالوا إنهم قادرون على إيجاد أموال، قال معظمهم في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع إنهم سيعتمدون على المدخرات، بينما قال معظمهم في الاقتصادات النامية إنهم سيتجهون إلى العائلة أو الأصدقاء، أو يستخدمون المال من العمل، من بين أولئك في الاقتصادات النامية الذين ذكروا المدخرات كمصدر رئيسي للتمويل، 85٪ لديهم حساب، لكن 50٪ فقط أفادوا بأنهم ادخروا في مؤسسة مالية.

وفي الجزائر ادلى 62 % من البالغين الى حصولهم على أموال الطوارئ منها 70 % للذكور و54 % للإناث، وأشار 31 % من البالغين الى ان طرح أموال الطوارئ غير ممكن لديهم منها 25 % للذكور و23 % للإناث.

الشكل (6): التناسب بين الجنسين حول مصدر التمويل الرئيسي.

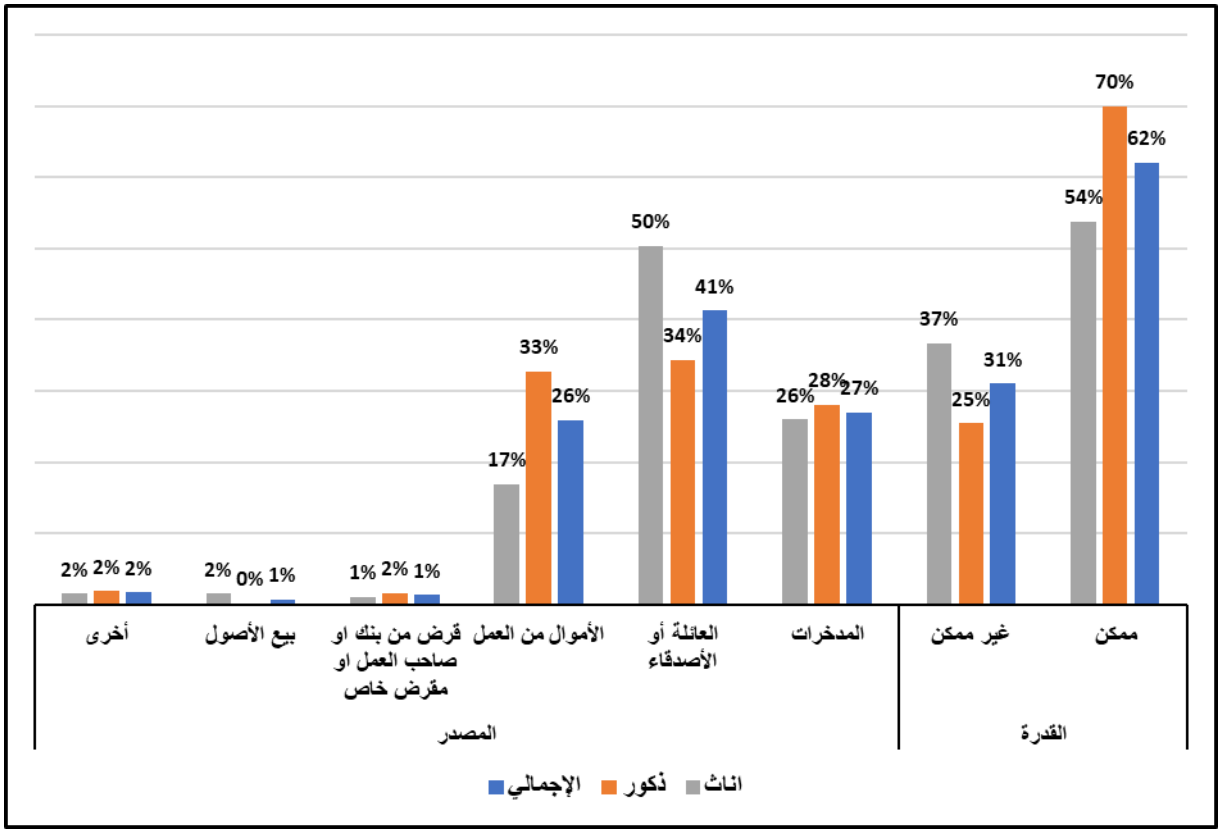


Source: Global Findex database, 2017

**الخاتمة:**

يستفيد الأفراد المشاركون في النظام المالي على فوائد كبيرة مثل الوصول إلى الخدمات المالية لتوسيع أعمالهم التجارية وكذلك إدارة المخاطر والتصدي للصدمات المالية، وبالتالي فإن الحصول على المنتجات والخدمات المالية يمكن أن تؤدي إلى توزيع أكثر مساواة للدخل، مما يقلل بدوره من الفقر، وبالإضافة إلى ذلك يساعد توفير الخدمات المالية للفقراء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على زيادة معدل العمالة ومن خلال هاته الورقة البحثية يمكننا استخلاص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نوردها كما يلي:

- على مستوى العالم لا يزال هناك نحو1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات، أي ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية، وان حوالي 72% من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل 65% في المئة من النساء، وفي الجزائر أشار 56 % من الرجال بان لديهم حسابات مقابل 29 % للنساء .
- كما هو متوقع، فإن استخدام الشيكات والمدفوعات الإلكترونية أكثر شيوعًا في البلدان ذات الدخل المرتفع منه في الاقتصادات النامية، حيث أفاد 42 % من جميع البالغين و47 % من أصحاب الحسابات أنهم استخدموا حسابًا لهذا النوع من المعاملات في العام الماضي، وفي الجزائر أشاد 18 % من البالغين انهم يتلقون مدفوعات كأجور مستلمة من القطاع العام والخاص، كما بلغت عملية إرسال أو استلام التحويلات المحلية للعام 2016 نسبة 28 % من البالغين منها 30 % للذكور و26 % للإناث، وبلغت نسبة التحويلات المتلقات 19 % منها 19 % للذكور و19 % للإناث.

- أما عن استخدام الحسابات والوصول اليها، فان حوالي 9 % فقط من البالغين المسلمين على مستوى العالم لديهم حساب توفير رسمي مقارنة بـ 18 % من البالغين غير المسلمين، حيث أشار 7 % من المشاركين من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى أسباب دينية لعدم وجود حساب رسمي، وهو يزيد إلى 12 % في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- وبخصوص أنماط الادخار والائتمان والمرونة المالية فقد أشاد حوالي 71 % عن الادخار في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، بينما أفاد 43 % في الاقتصادات النامية، وفي الجزائر بلغت عملية الادخار في المؤسسات المالية نسبة 11 % من البالغين منها 14 % للذكور و08 % للإناث.
- أفاد حوالي نصف البالغين في جميع أنحاء العالم أنهم اقترضوا المال في العام الماضي، وفي الجزائر ادنى 29 % من البالغين الى الاقتراض بمختلف أنواعه منها 32 % للذكور و26 % للإناث، وبلغت نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية 03 %، منها 04 % للذكور و02 % للإناث، ويلجأ الجزائريون الى الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء بنسبة 19 %، منها 19 % للذكور و18 % للإناث.
- وعن طرح أموال الطوارئ والاستعداد لصدمات الدخل غير المتوقعة، مثل النفقات الصحية أو فقدان الوظيفة، قال معظمهم في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع إنهم سيعتمدون على المدخرات، بينما قال معظمهم في الاقتصادات النامية إنهم سيتجهون إلى العائلة أو الأصدقاء، وفي الجزائر ادنى 62 % من البالغين الى حصولهم على أموال الطوارئ منها 70 % للذكور و54 % للإناث، وأشار 31 % من البالغين الى ان طرح أموال الطوارئ غير ممكن لديهم منها 25 % للذكور و23 % للإناث.

**ومن اهم التوصيات التي خلصت إليها الورقة البحثية هي:**

- توفير الشمول المالي بين الأشخاص ذوي الدخل المتوسط، يمكن أن يساعد في تخفيف مشكلة الضرائب المنخفضة عن طريق جعل المزيد من الناس يستخدمون بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي لشراء السلع والخدمات، وبالتالي تحويل المزيد من الاستهلاك إلى الأسواق الرسمية وبعيدا عن الأسواق غير الرسمية.
- على البنوك في الجزائر توسيع جهودها بشكل كبير للوصول إلى القطاعات ذي الأولوية في تقديم مساعدة مالية عادلة ومنصفة لتحقيق النمو الشامل.
- توسيع المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم الائتمان الصغير لمعالجة مسألة الاستبعاد المالي، والتي تقدم الأموال دون فائدة مما يساعد شرائح المجتمع ذات الدخل المنخفض على إدراجها.
- إقامة أنشطة محو الأمية المالية للمرأة، يمكن لمحو الأمية المالية أن يساعد النساء على الاندماج المالي بشكل أكبر وتعزيز تمكينهن الاقتصادي وتوعيتها بالمسؤولية عند حصولها على الائتمان.
- أصبح الهاتف المحمول الآن جزءًا لا يمكن تمييزه تقريبًا من سرد الشمول المالي، في ضوء ذلك، فإن الأموال عبر الهاتف المحمول، التي شهدت في الأصل نجاحًا في تمكين سرعة الأموال أو نقل الأموال عبر مسافة ما، تسعى الآن بنشاط لتوسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن أن تدعمها عبر الهاتف المحمول، وبهذه الطريقة تسعى إلى ربط المزيد والمزيد من السكان غير المتعاملين مع البنوك بخدمات مالية رسمية أكثر فأكثر.

**المصادر والمراجع:**


- Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Peria, M. M. (2007). Reaching out: Access to and use of banking services across countries. Journal of financial economics, 85(1), pp. 234-266, https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2006.07.002.
- Bruhn, M., & Love, I. (2014). The Real Impact of Improved Access to Finance: Evidence from Mexico. The Journal of Finance, 69(3), pp. 1347-1376, https://doi.org/10.1111/jofi.12091.
- Carbo, S., Gardener, E. P., & Molyneux, P. (2005). Financial Exclusion. Palgrave Macmillan, London.
- Iqbal, Z., & Abbas, M. (2012). Financial inclusion: Islamic finance perspective. Journal of Islamic Business and management, 2(1).
- Kim, D.-W., Yu, J.-S., & Hassan, K. M. (2018). Financial inclusion and economic growth in OIC countries. Research in International Business and Finance, 43, pp. 1-14, https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.178.
- Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United States. Transactions of the Institute of British Geographers,20(3), pp. pp. 312-341, https://doi.org/10.2307/622654.
- Mirakhor, A., & Iqbal, Z. (2012). Financial inclusion: Islamic finance perspective. Journal of Islamic Business and management, 2(1), pp. 34-64.
- Sharma, D. (2016). Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy. Journal of financial economic policy, 8(1), pp. 13-36. https://doi.org/10.1108/JFEP-01-2015-0004.
- Swamy, V. (2010). Financial development and inclusive growth: impact of government intervention in prioritised credit. Zagreb International Review of Economics & Business, 13(2), pp. 55-72.
- Turegano, D. M., & Herrero, A. G. (2018). Financial inclusion, rather than size, is the key to tackling income inequality. The Singapore Economic Review, 63(01), pp. 167-184, https://doi.org/10.1142/S0217590818410047.